دور مراكز البحث العلمي في صنع السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية

The Role of Scientific Research Centers in Policy Making in the United States of America

م.م.رغد علي حسن
كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة
Asst. Instructor. Raghad Ali Hassan
Imam Al - Kadhim College of Islamic Sciences

المقدمة :-

مراكز الأبحاث عبارة عن منظمات تقوم بنشاطات علمية بهدف تثقيف المجتمع وتطويره وتقديم المشورة لصناع القرار والسياسات العامة ، وتتمتع هذه المراكز بأهمية كبيرة في معظم الدول المتقدمة نظراً للمشورات التي تقدمها لأصحاب القرار ومؤسسات صنع السياسات العامة ، وتحظى بأهمية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية إذ يتم الاعتماد على نصائح ومشورات خبراء هذه المراكز بصورة واضحة من قبل رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية أثناء ترشيحهم للرئاسة وبعد وصولهم الى البيت الأبيض ، ولمراكز الأبحاث التأثير الواضح على آراء المواطنين وعلى طريقة تفكير المشرعين والسياسيين بصورة عامة إذ يتم الأخذ بمعظم استشاراتها المطلوبة في مختلف الأمور الداخلية والخارجية .

ونظراً لأهمية النشاطات العلمية التي تقوم بها مراكز الأبحاث أصبحت هذه المراكز جزءاً من النظام السياسي الأمريكي ولها التأثير الواضح في عملية صنع السياسات العامة الأمريكية ونجد البعض منها تركز على السياسات الخارجية والقضايا العالمية

والبعض الآخر من مراكز الأبحاث تهتم بالأمور الداخلية وتوجد مراكز تهتم بأكثر من اطار ، ومؤسسة راند واحدة من مراكز الأبحاث الأمريكية التي تهتم بالسياسات الخارجية والدفاعية وغيرها من القضايا ذات الصلة بالسياسة الخارجية وصنع القرار السياسي الخارجي .

Abstract

Scientific research is one of the most important activities of the human mind. The development of nations is measured by their interest in scientific research and researchers. This concern can be measured through the care given by the United Nations to its researchers, research institutions and scientific research tools such as universities and research centers, both governmental and private. From an important role in decision-making and policy-making of States.

The United States is one of the most prominent countries that pay attention to research centers and rely on the advice of its researchers in the process of public policy. "Among the many influential actors in the formulation of US foreign policy, "The Rand Foundation is one of the most important centers of US foreign policy. In our research, we will highlight this role in some detail.

فرضية البحث :-

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان مراكز الابحاث أصبحت عنصراً اساسياً من عناصر السياسة الامريكية وعاملاً مؤثراً في عملية صنع السياسات العامة الامريكية .

منهجية البحث :-

نعتمد في هذا البحث كل من المنهج التاريخي لدراسة نشأة وتطور مراكز الابحاث ، والمنهج التحليلي لدراسة دور مراكز الابحاث في صنع السياسات العامة الامريكية

هيكلية البحث :-

تم تقسيم هذا البحث الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة ، تخصص المبحث الاول بالاطار النظري لمراكز الابحاث والسياسات العامة لتوضيح ماهية كل منهما ، والمبحث الثاني تناول دور مراكز الابحاث في صنع السياسات العامة أما المبحث الثالث فأختص بمؤسسة راند ودورها في صنع السياسات العامة الامريكية .

المبحث الأول :- الإطار النظري

يختص هذا المبحث بتقديم توضيح لماهية مصطلحي مراكز الأبحاث والسياسات العامة من حيث التطور التاريخي والمفهوم والأنواع لكل منهما وكما يأتي:-

المطلب الأول :- ماهية مراكز الأبحاث والتفكير

أولاً :- التطور التاريخي لمراكز الأبحاث والتفكير

يختلف الباحثون في تحديد البداية التاريخية لتأسيس مراكز الأبحاث والدراسات ، فهناك من يحدد نشأتها الأولى في عام ١٨٣١ مع تأسيس المعهد الملكي للدراسات الدفاعية في بريطانيا ، وهناك من يربط نشأتها بعام ١٨٨٤ مع تأسيس الجمعية الفابية البريطانية التي تعنى بدراسة التغيرات الاجتماعية، وبغض النظر عن البداية التاريخية لنشوء هذه المراكز ، فأنه مع مطلع القرن العشرين تصاعدت حركة تأسيسها، ففي الولايات المتحدة تم تأسيس معهد كارنيجي للسلام الدولي عام ١٩١٠ ، ثم معهد

بروكينغز عام ١٩١٦ ، ومعهد هوفر عام ١٩١٨ ، والمكتب الوطني لأبحاث الاقتصاد عام ١٩٢٠ ،ومعهد غالوب عام ١٩٢٠ ، ومؤسسة راند عام ١٩٤٥ بأشراف القوات الجوية الأمريكية(١).

وتم في بريطانيا تأسيس المعهد الملكي للشؤون الدولية عام ١٩٢٠ ، وفي فرنسا تم تأسيس المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية ، وفي ألمانيا تم تأسيس الأكاديمية الألمانية للسلام عام ١٩٣١، وقد استمرت حركة تأسيس هذه المراكز بالتصاعد حتى وصلت ذروتها في عام ١٩٩٦ بمعدل (١٥٠) مركز تم تأسيسها سنويا ، وفي عام ٢٠١١ بينت إحصائية أمريكية لمراكز الأبحاث والدراسات أن عددها وصل إلى (٦٤٨٠) مركزا منها فقط (٥%) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(٢).

تأتي في المرتبة الأولى من حيث الأهمية والتأثير في عملية صنع القرار السياسي مراكز الأبحاث الأمريكية (فالمراكز الثلاث الأولى عالميا تعود للولايات المتحدة وهي حسب الترتيب : معهد بروكينغز ، ومؤسسة كارنيجي للسلام الدولي ، ومجلس العلاقات الخارجية) ، تليها بريطانيا والصين ، ثم ألمانيا وسويسرا والدنمارك وروسيا ودول أوربا الشرقية و تركيا واستراليا ، أما دور مراكز الأبحاث والدراسات في الشرق الأوسط فمحدود ، إن هذا التنامي الكمي والنوعي لمراكز الأبحاث ، يدل على أنها مؤسسات أصيلة ومهمة في بناء الحضارة الإنسانية في الحاضر والمستقبل(٣) .

ثانياً :-مفهوم مراكز الأبحاث والتفكير

يتطلب بحثنا تحديد المقصود بمراكز التفكير والدراسات وعموماً فأن مراكز الفكر والدراسات Think Tanks كما يشير الباحث Wiarda هي مراكز البحث العلمي والتعليم ولكن ليست جامعات أو كليات ، وهي ليست لديها طلبة ولكن يمكن ان يكون لديها طلبة متدربون ، وتنظم العديد من ورشات العمل والتدريب والمنتديات وهي لا تحاول ان تقدم معرفة بسيطة أو سطحيةSmattering of expertiseفي كل المجالات ولكن تركز بشكل معمق في قضايا أساسية في السياسات العامة ، اذ أن هدفها الرئيس هو البحث والدراسات وليس الضغط والنفوذ بالرغم ان بعض مراكز الأبحاث تمارس ذلك احياناً ، وبالنتيجة فأن مراكز الفكر هي منظمات بحثية هدفها الأساسي ان تكون مشاركة بفعالية ومؤثرة في قضايا ونقاشات القضايا العامة أو السياسات العامة(٤).

لايوجد حتى الآن تعريف عام وشامل لمراكز التفكير وتكمن صعوبة إيجاد تعريف كهذا الى ان معظم هذه المؤسسات والمراكز لا تعرب عن نفسها ك Think Tanks في وثائق تعريف الهوية الذاتية ، وانما تعلن عن نفسها كمنظمات غير حكومية أو منظمات ربحية وهذا يعد أحد التعريفات التنظيمية المعترف بها في القانون الامريكي ، ولكن على الرغم من هذه الإشكالية بخصوص هوية هذه المراكز توجد عدة تعريفات لها ، فتعرفها الموسوعة المجانية المعروفة بـ (wikipedia- free encyclopedia) بأنها : (اية منظومة أو موسوعة تدعي بأنها مركز للأبحاث والدراسات أو كمركز للتحليلات حول المسائل العامة والمهمة) (٥).

ويعرف مشروع مراكز الفكر والدراسات العالمي ، مراكز الأبحاث والدراسات بانها : (مؤسسات تقوم بالدراسات والبحوث الموجهة لصانعي القرار ، والتي قد تتضمن توجيهات أو توصيات معينة حول القضايا المحلية والدولية ، بهدف تمكين صانعي القرار والمواطنين لصياغة سياسات حول قضايا السياسة العامة)(٦).

بالرغم من كون التعريفات السابقة تحاول أن تقدم مفهوماً واسعاً وشاملاً ، الا أنها تعرف أو تحدد ماهية مراكز الأبحاث بشكل أساسي من خلال المقارنة أو بيان الاختلاف مع ما قد يكون متشابهاً أكثر من التركيز على طبيعة أو ماهية المراكز(٧).

نستخدم في هذا البحث مصطلح مراكز الدراسات او مراكز الأبحاث للتعبير عن مصطلح مراكز الفكر كمترادفين .

ثالثاً :- أنواع مراكز الأبحاث والتفكير

تتحدد أنواع مراكز الأبحاث وفقاً لعدة معايير وكما يأتي (٨):-

١- معيار التمويل والارتباط والسلطة العليا للقرار:-

يشمل هذا المعيار تحديد طبيعة العلاقة والمرجعية التي يرتبط بها مركز الدراسات والأبحاث ، ووفق هذا المعيار يمكن تصنيف مراكز الأبحاث الى ما يلي:-

أ- **مراكز الأبحاث الحكومية** :- وهذا النوع من المراكز يرتبط ويخضع لملكية القطاع الحكومي من حيث تعيين إدارته من قبل جهة أو وزارة أو مؤسسة حكومية مستقلة أو الديوان الملكي ،تحديد مجالاته و أنشطته البحثية التي ترتبط عادة بسياسات و متطلبات حكوميـة أو احتياجـات

صانع القرار أكثر من ارتباطها باحتياجات أو متطلبات البحث العلمي أو أولويات تنموية معينة، ارتباط بيروقراطية القرار فيه بالجهة الحكومية التي يتبع لها وارتباط ميزانيته بالتمويل الحكومي .

ايجابيات هذا النوع من المراكز (٩) :-

- لا يتحمل عبء توفير التمويل اللازم .
- اطلاعه أو معرفته عن قرب على احتياجات صانع القرار ، وبالتالي يزيد من فرصة دوره المؤثر في رسم السياسات العامة .

السلبيات التي يعاني منها هذا النوع من المراكز البحثية (١٠):-

- ضعف الاستقلالية في المجال البحثي سواء على صعيد الأجندة البحثية أو سقف الحريات .
- تأثر قراراتها ومشاريعها البحثية بالبيروقراطية الحكومية وتعقيداتها .
- لا يشكل هذا النوع من المراكز في اغلب الأحيان بيئة مولدة للأفكار الإبداعية الجديدة ، أ، على الأقل صعوبة تقبلها للأفكار والمشاريع البحثية الجديدة التي لا تحقق رضا صانع القرار ولو كانت هناك حاجة تنموية لها .
- إن الكثير من دراساتها وإنتاجها العلمي قد لا يُنشر أو لا يُتاح بسهولة للباحثين أو المهتمين ويخضع لبيروقراطية القرار الإداري .

ب- المراكز البحثية الأكاديمية :-

وهي المراكز التي تعتمد على أكاديميين ومنهجيات البحث العلمي الأكاديمي وطريقة النشر فيها وفق آليات التحكيم العلمي ، وهذه المراكز لا تمارس العملية التعليمية أو التدريسية ، وهي مراكز بعضها قد يكون مستقلاً لا يرتبط بأي جهة سواء أكانت جامعية أو غيرها ، وبعضها الآخر قد يكون مرتبطاً بجامعة ما ، ومن أمثلة هذا النوع من المراكز البحثية المستقلة معهد بروكنجز في أمريكا Brookings Institute.

عادة هذا النوع من المراكز يعنى بدراسة القضايا المهمة التي تواجه المجتمع أو الدولة ، كما أن تمويل هذه المراكز البحثية عادة يأتي من عدة مصادر ، بعضها مؤسسات تمويل دولية ، أو من مؤسسات مانحة للبحث العلمي أو مشاريع بحثية حكومية أو شركات كبرى أو رجال أعمال وغيرها من المصادر غير المشروطة ،تمتاز هذه

المراكز بأنها هي التي تحدد برامجها وأنشطتها وأجندتها البحثية وبما يتلاءم مع موضوعية البحث العلمي لذلك فهي تمتاز الى حد كبير باستقلالها العلمي بعيداً عن الرغبات الحكومية ، ولكن في المقابل فأن سعيها أن تكون عاملاً مؤثراً في رسم السياسات العامة للحكومة قد يؤثر بشكل ما أو أحياناً على موضوعاتها أو أجندتها البحثية ولو بشكل جزئي ، يعمل هذا النوع من المراكز البحثية على توفير التحليل المعمق والاقتراحات المناسبة لصياغة السياسات العامة أو معالجة القضايا المستقبلية أو السياسات البعيدة المدى(١١).

ت- المراكز البحثية الخاصة :-

يتمثل هذا النوع من المراكز البحثية بعدم ارتباطه الإداري والقانوني بالقطاع الحكومي وإنما ينتمي أما الى القطاع الخاص أو قطاع النفع العام أو مؤسسات المجتمع المدني غير الربحية ، وبذلك ينقسم هذا النوع من المراكز البحثية إلى صنفين هما(١٢):-

- **المراكز البحثية غير الحكومية ذات النفع العام** :- هذا النوع من المراكز لا يخضع في ارتباطه الرسمي أو الإداري أو المالي إلى القطاع الحكومي وفي نفس الوقت لا ينتمي كلياً إلى القطاع الخاص ، ولا يسعى إلى العائد الربحي ، ويحمل استقلالية إدارية وقانونية ومالية .
- **المراكز البحثية المرتبطة بالقطاع الخاص** :- أنشئ هذا النوع من المراكز البحثية من قبل القطاع الخاص أما لخدمة الشركات الكبرى التي أنشأتها بهدف القيام بإعداد الدراسات والأبحاث اللازمة لها ، وبالتالي تخضع في تمويلها أو أجندتها البحثية إلى احتياجات الشركات المنشأة لها ، أو أنها أنشئت كمراكز بحثية تنتمي إلى القطاع الخاص ولكن لا ترتبط أو لا تنتمي إلى مؤسسات أو شركات كبرى ، وهذه المراكز الخاصة متخصصة ومستقلة من حيث تمويلها ومن حيث اهتماماتها وأجندتها البحثية ، ويتوفر لها التمويل أما من خلال المشاريع البحثية التي تتعاقد عليها سواء مع القطاع الحكومي مثل وزارة الخارجية أو من خلال التمويل الدولي لأنشطة وبرامج بحثية في دول ما ، وغالباً ما يكون هذا التمويل الدولي من هيئات أوروبية أو أمريكية لمشاريع بعض هذه المراكز البحثية في الدول الفقيرة.

٢- تصنيف مراكز الأبحاث وفق الاتجاه السياسي أو الأيديولوجي :-

يصنف البعض مراكز الأبحاث والدراسات وفق الاتجاهات السياسية أو الأيديولوجية ، أو طبيعة الارتباط السياسي الحزبي لها ، ففي الدول الغربية يمكن تصنيف هذه المراكز إلى الفئات الآتية(١٣):-

- **المراكز البحثية ذات الاتجاه الليبرالي .**
- **المراكز البحثية ذات الاتجاه المحافظ .**
- **المراكز البحثية ذات الاتجاه اليساري أو الاشتراكي .**

أما على صعيد العالم العربي ، غالباً تصنف مراكز الأبحاث وفق الطبيعة السياسية أو الأيديولوجية الى الفئات الآتية (١٤):-

- **المراكز البحثية ذات الاتجاه الليبرالي .**
- **المراكز البحثية ذات الاتجاه اليساري أو الاشتراكي أو القومي العروبي .**
- **المراكز البحثية ذات الاتجاه الإسلامي .**
- **المراكز البحثية المستقلة غير المسيسة ، أي الأكاديمية الصرفة .**
- **المراكز البحثية ذات الاتجاه الوطني .**

٣- معيار الاستقلالية :-

يصنف برنامج الفكر والمجتمع المدني في جامعة بنسلفانيا مراكز الأبحاث العاملة في مجال السياسات العامة وفق معيار طبيعة الارتباط والاستقلالية على النحو الآتي(١٥):-

- **المراكز البحثية المستقلة .**
- **المراكز الجامعية .**
- **مراكز أبحاث الأحزاب السياسية .**
- **مراكز الأبحاث الحكومية .**

عموماً أن تنوع تصنيفات وأنواع مراكز البحوث يحددها طبيعة المعايير والأسس التي يتم التصنيف على أساسها ، وهذه المعايير تشكل المدخلات التي تفرز أو تحدد أنواع المخرجات.

المطلب الثاني :- ماهية السياسات العامة :-

يتم تشكيل وتكوين الفهم والوعي الحقيقي بشأن حقل السياسات العامة من خلال الإحاطة بالتطور التاريخي لهذا الحقل والمفاهيم والمصطلحات الأساسية المرتبطة به ومعرفة خصائصه وعناصره ، وهذا ما يتم التطرق إليه في هذا المطلب وكما يأتي :

أولاً :- نشأة السياسات العامة :

يمكننا أن نتعرف على مراحل نشأة السياسات العامة وعواملها كما يأتي :-

١- مراحل نشأة السياسات العامة :

نستطيع أن نحصر نشأة السياسات العامة بالمراحل الآتية :

أ- المرحلة الوصفية للسياسة العامة :

انحصر الاهتمام بالسياسات التي تنتجها الحكومات والتركيز على القوى التي تسهم في بلورة السياسات وتأثيرها على المجتمعات ، فالجهود التقليدية اقتصرت على السياسة ذاتها حيث بقيت وصفية ظاهرية ، لم تغص في تناول المؤسسات والقطاعات الحكومية غوصاً تحليلياً ، مما أدى إلى إبقاء محتوى السياسات العامة بعيداً عن البحث والتناول وان الجهد الوصفي لها بقي غامضاً وسطحياً(١٦).

ب- المرحلة النظرية للسياسة العامة :

بعد أن تبلور علم السياسة وأصبح فرعاً من فروع العلوم الاجتماعية عقب استقلاله عن الفلسفة الأخلاقية ، فقد حظي بالدعم المستفيض ضمن مجال الاختصاص العلمي والمعرفي(١٧)،فالظواهر الاجتماعية التي كانت بعيدة عن تدخل الحكومة أما لأنها تمثل نتائج للإرادة الإلهية حسب الاعتقادات المجتمعية مثل الأوبئة والكوارث والحروب والفيضانات ، أو لأنها تمثل قضايا خاصة واجبة الاحترام لا يسمح بالتدخل في نطاقها مثل التربية ووضعية المرأة، كلها انتقلت من حالتها التي تميزت بها (السياسة ضيقة النطاق) للقرن التاسع عشر إلى الحالة الجديدة (السياسة في كل مكان) للقرن العشرين ، وفق الآلية الترابطية التي من خلالها يجد أمر ما غير سياسي ذاته ، واقعاً ضمن فئة الأمور والقضايا السياسية(١٨).

ت- مرحلة الدراسة السلوكية للسياسة العامة :

شهدت المدة بين الحربين العالميتين تطورا مرحليا هاما في مفهوم السياسة العامة جراء شيوع نتاجات وتجارب المدرسة السلوكية وبروز التوجه السلوكي لعلم السياسة الحديث(١٩).

ث- المرحلة التحليلية للسياسة العامة :

تعاظم الاهتمام بموضوع السياسة العامة بعد الحرب العالمية الثانية ، إذ جرى التركيز على مفهوم السياسة العامة وكيفية بلورتها والتبصر في أهدافها ومضامينها وأساليب تنفيذها،ضمن إطار تحليلي ، بحسب الأولويات و الإمكانات المتوفرة(٢٠).

ج- المرحلة التجريبية للسياسة العامة :

يعود تأسيس فرع السياسات العامة إلى النصف الثاني من القرن العشرين ، إذ كان جزءا من دراسة العلوم السياسية المعاصرة، وقد كانت بداياته في الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم انتقل الاهتمام به إلى أوربا الغربية، لكن جذوره تمتد إلى الثلاثينيات و الأربعينيات من القرن المذكور(٢١).

٢- عوامل نشأة السياسات العامة :

يُشير بعض الباحثين إلى جملة عوامل أسهمت في نشأة علم السياسات العامة وتطوره،ترتبط بالبيئة التي قام بها ، وقد تمثلت في(٢٢):

أ- **سياسات علاجية :** ان العالم في أواخر العشرينيات وبداية الثلاثينيات من القرن العشرين مر بأزمة اقتصادية عنيفة دفعت الاقتصاديين إلى التفكير بشكل جدي بالأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك ، ومحاولة وضع سياسات علاجية لتجاوز الأزمات .

ب- **مبدأ تكليف المختصين في السياسات العامة :** تبنت الإدارة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية مبدأ تكليف المختصين في حقول علم النفس والسياسة والإدارة والاقتصاد وغيرهم،بدراسة السياسات العامة المقترحة أو المنفذة من الجهات الرسمية، وتقييم التوصيات اللازمة بشأن هذه السياسات. وقد استمرت الإدارة الأمريكية على نهجها هذا حتى الوقت الحاضر، وهو ما يطلق عليه اليوم بعلم السياسات العامة.

ت- **استخدام طرق البحث العلمي لمواجهة مشكلات السياسات العامة :** ان لجهود العلماء والباحثين والمختصين في مجالات المعرفة المتنوعة وعلماء السياسات العامة بشكل خاص دوراً في تطور علم السياسات العامة ونموه ، تمثلت في استخدام طرق البحث العلمي والحاسبة الالكترونية في مجال بحث

مشكلات السياسات العامة وتحليلها، ما أسهم في تفريع هذا الحقل إلى تخصصات فرعية أخرى ، وكذلك الدور المتعاظم الذي أدته مؤتمرات الأمم المتحدة، وما جرى مناقشته خلال تلك المؤتمرات.

ث- **مرحلة الموازنة بين الهدف والنتيجة :** تعرض المجتمع الأمريكي في نهاية عقد الستينيات من القرن الماضي لحالة من الاضطراب وعدم الاستقرار بسبب معاناته من مشكلات عديدة مدة طويلة من الزمن، وقد أثيرت العديد من التساؤلات حول إمكانية الحكومة في معالجة هذه المشكلات وغيرها، ومدى جدوى السياسات التي نفذتها والأموال التي أنفقت على تنفيذ هذه السياسات ، إذ تبين ان العائد المتأتي من تنفيذ السياسات العامة لا يوازي المبالغ التي أنفقت على صناعتها، مما كان دافعا للمختصين في الإدارة العامة والعلوم السياسية والاقتصاد وغيرهم في المجالات العلمية الأخرى لبحث السياسات العامة ودراستها وتحليلها .

ثانياً : مفهوم السياسات العامة وعناصرها :

نتناول في هذا المبحث مفهوم السياسات العامة من حيث اللغة والاصطلاح ، وكذلك عناصر السياسات العامة من اجل التعرف على مصطلح السياسات العامة بصورة أدق وكما يأتي :

١:- مفهوم السياسات العامة لغة واصطلاحاً

- لغة :

تعني السياسة في اللغة اشتقاقا من فعل "سوس" وهو بالفتح يعني الرئاسة، ومن ذلك قولهم:ساسوهم سوسا، وإذا رأسوه قيل: سوسوه، وأساسوه، ورجل ساس وسوس، وسوسه القوم:جعلوه يسوسهم، وجمعها سياسات(٢٣)، وهي بإضافة صفة العموم إنما تطلق ميادين الاستخدام الفعلي للمفهوم وتوسع دائرة استخداماته .

يمكن القول انه على الرغم من الجهود المبذولة لإعطاء تعريف دقيق يميز السياسات العامة في اللغة العربية عن سواها من القوانين ذوات الصفات التشريعية أو بين السياسات العامة والقرارات ذات الطابع الإداري ، إلا أنَ اللبس لا يزال يكتنف المصطلح لاسيما في اللغة العربية،ويرجع احد الباحثين ذلك إلى خلط الناطقين بالعربية بين لفظة (policy) ولفظة (politics) اللتين يصعب إيجاد المفردة اللغوية التي تفصل بينهما أو توحدهما كدوال ، ذلك لان مفردة سياسي المشتقة من الفعل ساس ويسوس، إنما توحي بأنها تدل على ما يفعله السياسيون المنتمون للأحزاب السياسية، ولان بعض القائمين في العمل

السياسي خارج السلطة يمارسون التسييس كنشاط ليوصلهم إلى مواقع الحكم، عند ذلك تصبح المصطلحات (policy, politics, political) غامضة الفهم بالنسبة لرجل الشارع وبعض الدارسين أيضا(٢٤).

يعود أصل كلمة (policy) وكذلك (politics) في اللغة الانكليزية إلى الكلمة اليونانية (polis) التي تطورت إلى كلمة (politia) اللاتينية التي تعني (الدولة) ثم إلى كلمة (policie) التي تشير إلى عملية إدارة الحكومة the administration of government) أو ممارسة الشؤون العامة the conduct of public affairs)(٢٥).

وتضع اللغة الانكليزية تمييزا بين السياسة (politics) بمعناها الذي يشمل النظام السياسي بكل تفاعلاته وصراعاته الداخلية والخارجية المرتبطة بمحاولة الوصول لسدة الحكم والاستحواذ على أسباب القوة السياسية، وما جرى الإشارة إليه من معنى كلمة(policy) بوصفها معنية بالقرارات والبرامج المرتبطة بتقديم الخدمات للمواطنين والمعالجات الدائرة في هذا السياق،وهي بذلك معنية بالجانب الإجرائي الهادف إلى توظيف البرامج السياسية لتحقيق أغراض القبول والرضا الاجتماعيين ، لكن هذا التمييز بين مصطلحي (politics) و (policy) ، غير قائم في مجتمعات أخرى مثل المجتمع الألماني والمجتمع الروسي، إذ يمكن استخدام مصطلح واحد، وهو (politik) و(politika) للإشارة إلى المعنيين (٢٦).

- **اصطلاحاً :**

ينعدم في مجال العلوم الاجتماعية اتفاق عام حول تعريف المصطلحات ، وذلك نتيجة تعقيد الظاهرة الاجتماعية وتعدد أبعادها وفي حالة دراسة العلوم السياسية والإدارة العامة فقد ثبت أنَ التعريفات القصيرة عملية غير مجدية، فحينما يحاول الكاتب تقديم تعريف مختصر فانه يضطر إلى شرحه في فقرات وصفحات عديدة (٢٧).

يمكن القول إنَّ السياسة العامة شأنها شأن العلوم الاجتماعية التي ظلت تفتقر إلى وجود مفهوم جامع مانع ، فتعددت التعاريف بشأنها ، وبلا شك فأن هذه التعاريف تختلف باختلاف وجهة نظر كل باحث ومنطلقاته الفكرية والآيديولوجية ، إذ تعرفها موسوعة السياسيات العامة أنها مجموعة من الأهداف والبرامج الأساسية تصاحبها مجموعة من القرارات، تحدد كيف ترسم الأهداف أو كيف يمكن تنفيذها(٢٨).

يُعرف (معجم الإدارة العامة) السياسات العامة أنها تلك السياسة التي يصنعها أو يقرها مجلس الوزراء في الدول(٢٩)، ويرى رائد علم السياسات العامة (لاسويل) أنها "برنامج مقصود لتحقيق قيم نهائية والقيام بتطبيقات محددة"(٣٠).

يُعرفها (جيمس اندرسون) أنها "برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الغرض المستهدف والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود"(٣١)، فيما يعرفها (بسيوني إبراهيم حمادة) بما يضفي عليها طابعاً إدارياً يشير إلى أداء الإدارة السياسية وبرامجها، إذ يرى أنها "الخطط أو البرامج أو الأهداف العامة أو كل هذه معا يظهر فيها اتجاه العمل الحكومي لفترة زمنية مستقبلية بحيث يكون لها المسافة السياسية"(٣٢).

ترى (مها الحديثي) أنَّ السياسات العامة هي "الأهداف التي تقرر السلطة السياسية تنفيذها في مختلف مجالات النشاط التي تتدخل فيها الدولة وأيَاً كان شكل الحكومة التي تمثل السلطة السياسية في الدولة فأنها تحدد النقاط التي تراها أساسية في نشاط الدولة"(٣٣).

بعد التعرف على أهم التعاريف الخاصة بالسياسات العامة التي قدمها الباحثين والمختصين ، يمكن إعطاء تعريف بسيط للسياسات العامة على أنها مجموعة الأنشطة والخطط والبرامج التي تتبعها الحكومة خلال مدة زمنية معينة من اجل معالجة مشكلة عامة أو تحقيقاً لمتطلبات المصلحة العامة .

٢- عناصر السياسات العامة :

يمكن فهم مصطلح السياسات العامة بصورة أدق وأكثر وضوحاً من خلال التعرف على عناصرها الأساسية وهذه العناصر هي مطالب السياسة ، قرارات السياسة ، تصريحات السياسة ومحتواها ،مخرجات السياسة وآثار السياسة(٣٤) .

المبحث الثاني :- أثر مراكز الأبحاث في صنع السياسات العامة الأمريكية

نوضح في هذا لمبحث ماهو دور مراكز الابحاث في صنع السياسات العامة على وجه العموم ، ومن ثم نقوم بتوضيح دورها في صنع السياسات العامة الامريكية بصورة خاصة وكما يأتي :

المطلب الأول :- دور مراكز الأبحاث في صنع السياسات العامة

أصبحت مراكز الأبحاث في أمريكا وكثير من دول العالم المتقدم ، جزءاً من البنية السياسية الى المدى الذي اصبحت فيه جزءاً عضوياً من عملية صنع السياسات

العامة في تلك الدول ، ويلخص بعض الباحثين وظائف ومهام مراكز الأبحاث بما يأتي(٣٥):-

١ . إجراء البحوث حول تحليل المشكلات التي تواجه السياسات العامة .

٢ . تقديمالإرشادات أو الاستشارات حول الاهتمامات أو المستجدات العاجلة للسياسات.

٣ . تقويم البرامج الحكومية .

٤ . تقديم التفسير والتوجيه حول المبادرات والسياسات العامة لوسائل الإعلام وتسهيل فهم الجمهور لها.

٥ . توفير العلماء والكفاءات الأساسية أو الخبرات اللازمة للحكومة لإعداد السياسات العامة .

ويحدد مشروع مؤشرات مراكز الفكر المهام والأدوار الأساسية لهذه المراكز المرتبطة بحاجة القادة وصناع القرار في دول العالم لهذه الأدوار المتمثلة بما يأتي (٣٦):-

١ . حاجة القادة الى مراكز الدراسات لتزويدهم بتحليل مستقل .

٢ . المساعدة في إعداد مكونات و عناصر أو أجندات السياسات Policy Agenda.

٣ . تقليل الفجوة ما بين المعرفة والتطبيق .

ان طبيعة هذه المهام تعكس مدى أهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه مراكز الدراسات في التأثير على عملية اتخاذ القرار أو على صناع القرار ، وكذلك في رسم السياسات العامة ، أو بشكل آخر أن هذا الدور لمراكز الأبحاث هو جزء من دور يحتسب للبحث العلمي أو المعرفة بصفة أن هذه المراكز هي إحدى مؤسسات البحث العلمي وإنتاج المعرفة ، ويشير احد الباحثين الى انه في المجتمعات الحديثة أو الدول المتقدمة يظهر ارتباط واضح بين عملية التنمية والبحوث العلمية والتطبيقية ، بما فيها استطلاعات الرأي والبحوث الميدانية .

فلم يعد دور مراكز الأبحاث في المجتمعات المتقدمة دوراً ثانوياً وإنما دوراً أساسياً في رسم السياسات وترشيد عملية اتخاذ القرار ، ولذلك ان تأسيس المراكز البحثية والمستقلة يزيد من فعاليتها ودورها الايجابي في هذين المجالين ، وكما هو معروف ان صناع القرار أو كبار المسؤولين ليس لديهم الوقت الكافي أو المعرفة المتخصصة في بعض المجالات أو القضايا موضع القرار أو رسم السياسات العامة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الأمنية أو غيرها ، ولذلك فأن مراكز الأبحاث تقوم غالباً بإجراء الأعمال البحثية من اجلهم ، ويشير هوارد إلى أن مراكز الأبحاث أصبحت بشكل أساسي تقوم بالتفكير للحكومة ، فخبراء مراكز الأبحاث يقدمون الأفكار الجديدة والرؤى الإبداعية بالاعتماد على أبحاثهم أو يرشدوا السياسات العامة(٣٧).

من ناحية اخرى تقدم مراكز الأبحاث الخدمات الاستشارية للقطاع الحكومي ومؤسساته في العديد من القضايا التي تتطلب معرفة متخصصة وسرعة في الانجاز أو القرار ، إذ أن المراكز البحثية عادة تتوفر لها مجموعة أو شبكة من الخبراء داخل وخارج المراكز تكون على ارتباط وثيق بها ، أو تملك المراكز سرعة في الوصول إليها أو السرعة في تكليفها بمهام بحثية و استشارية معينة ، كما تملك المراكز القدرة على توفير البيانات البحثية اللازمة لصناع القرار والمسؤولين عند الحاجة ، عموماً أن الخدمات الاستشارية التي تقدمها مراكز الأبحاث تأخذ أشكال عدة منها(٣٨):-

١ . تكليف أفراد متخصصين لإعداد تقارير مركزة ومختصرة لصناع القرار والقيادات العليا حول قضايا معينة .

٢ . تكليف خبراء لمراجعة وتنقيح التقارير الخاصة أو الداخلية التي يتم إعدادها للقيادات العليا ، والتي تتعلق بالدول التي سيقومون بزيارتها والقضايا موضع البحث والنقاش .

٣ . تكليف فرق بحثية لتقييم قضايا حساسة أو موضع جدل ونقاش .

تختص الأدوار الاستشارية عموماً بتشخيص المشكلات والأزمات وتحليلها واقتراح الحلول والمواقف والسياسات المناسبة للتعامل معها ، وغالباً ما يكون ذلك في القضايا ذات الصفة العاجلة.

ومن الأدوار الحديثة التي أصبحت تقوم بها بعض المراكز البحثية هي ما يأتي(٣٩):-

١- ممارسة الدبلوماسية الأكاديمية ، كأن يرسل الخبراء والأكاديميون العاملون في مراكز الأبحاث من قبل وزارة الخارجية أو مؤسسات أمنية أو غيرها ، أما لمعرفة آفاق تسوية أو المشاركة في وساطة أو مفاوضات حول أزمة معينة ، ويكون ذلك بشكل رسمي أو غير رسمي أو بشكل معلن أو في مسار موازي ، كما حصل على سبيل المثال في المرحلة السرية لما قبل الوصول إلى اتفاقية أوسلو ، إذ قام (تيد لارسون) رئيس معهد أبحاث السلام في أوسلو بترتيب عملية المفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في النرويج وبشكل سري.

٢- مرافقة خبراء من هذه المراكز البحثية لكبار المسؤولين أو مع الوفود الرسمية الحكومية في زيارتهم الرسمية للدول كمستشارين خبراء في قضايا معينة موضع النقاش في جدول أعمال المسؤولين أو هذه الوفود الحكومية.

٣- تكون هذه المراكز في بعض الأحيان بمثابة (الباب الدوار) بين الدبلوماسيين أو المسؤولين أو المناصب العليا في الدولة ، وبين الخبراء والعاملين في هذه المراكز البحثية وذلك من حيث تداول المناصب ، ففي كثير من الأحيان يتم اختيار وتكليف بعض الخبراء في هذه المراكز البحثية للعمل في مناصب حكومية عليا مثل وزراء أو مستشارين للقيادة السياسية أو سفراء دبلوماسيين وغير ذلك ، وكذلك العكس إذ أن الكثير من المسؤولين عندما يخرجون من مناصبهم العليا يذهبون للعمل في هذه المراكز البحثية إما بصفة خبراء أو باحثين في الإدارة العليا أو مجالس الأمن أو غيرها التي تشرف على سياسات وبرامج وأنشطة هذه المراكز البحثية.

٤- انها تلعب أحياناً دوراً مهماً كقناة اتصال غير مباشرة أو غير رسمية بين الشخصيات السياسية أو كبار المسؤولين وخاصة الأطراف أو الشخصيات الخارجية أو الدولية ، وذلك للتعرف على طروحاتهم وآرائهم السياسية وطبيعة اهتمامهم وأدوارهم ، أو لمعرفة الاتجاهات الدولية السائدة فيمجال قضايا اقتصادية أو سياسية أو غيرها، وذلك من خلال المشاركة في أنشطة عملية مشتركة أو دعوة هذه الشخصيات أو المسؤولين للمشاركة في المؤتمرات والندوات التي تعقدها هذه المراكز البحثية ، ومن خلال شبكة العلاقات التي تملكها هذه المراكز البحثية(٤٠).

٥- لدى هذه المراكز البحثية القدرة على متابعة أحدث الدراسات وترجمة المنشورات والمؤلفات التي تصدر عن المؤسسات والمراكز البحثية في الدول الأخرى خاصة الدول التي تكون موضع اهتمام خاص.
٦- تلعب مراكز الأبحاث من خلال دراساتها دوراً هاماً في مجال (المستقبليات) أو المجال (الاستشرافي) خاصة مع تطور عالم المستقبليات في العالم الغربي والتي أصبحت نتائج هذه الرؤى المستقبلية من المتطلبات الأساسية للتخطيط الاستراتيجي في الدول المتقدمة.
٧- مراكز الأبحاث من خلال خبرائها و علمائها تعمل على " عقلنة " أو " ترشيد " القرار لدى المسؤولين ، وبالتالي المساهمة في تصويب أو تحجيم احتمالية الخطأ أو المخاطر أو الفشل في إعداد السياسات العامة وحسن التخطيط وتوفير الرؤى والأفكار العلمية والإبداعية في الدولة .

ولابد لنا من المقارنة بين دور مراكز الأبحاث ذات الطبيعة الأكاديمية والمرتبطة بالجامعات ، ومراكز الأبحاث الخاصة ذات المنهجية العلمية أو الأكاديمية ولكن لا ترتبط بأي جهة حكومية أو رسمية سواء أكانت جامعية أو غيرها ، ويمكن تلخيص أهم عناصر طبيعة اختلاف هذه الأدوار بما يأتي(٤١):-

١ . المراكز البحثية الأكاديمية تميل إلى بناء (المعرفة النظرية) أو (التنظير) ، وبالتالي تكون بعيدة عن الواقع السياسي والذي يحتاجه أو يتعاطى معه صانعي السياسات العامة وهذا ما تحاول المراكز البحثية الخاصة غير الجامعية أن تعمل به و تبحث في معالجته .

٢ . تميل المراكز الأكاديمية الجامعية إلى إيجاد و تطوير نماذج أو اكتشاف نظريات وقواعد عامة للسلوك سواء السياسي أو الاقتصادي أو غيرها، مثل التعامل مع نظريات الصراع مثل نظرية الحرمان النسبي أو نظرية التبعية أو غيرها، لتفسير سلوك صراعي ما ،فليس لدى صانع القرار الوقت ولا الرغبة أو الميل ليتعامل مع هذه النظريات ، فهو يريد التفسير المباشر والواضح في إجراءاته وخطواته للتعامل مع الأحداث و الأزمات و الصراعات السياسية وغيرها .

٣ . تميل المراكز الأكاديمية الجامعية إلى الطروحات المثالية والأخلاقية في أغلب الأحيان ، وما هو يجب أن يكون عليه الحال ، وهو ما لا يراه عملياً الكثير من صناع القرار و السياسات العامة، خاصة في البيئة أو الشؤون السياسية الدولية ، بينما تميل

المراكز البحثية الخاصة إلى تفهم أقدر لهذه (الواقعية العملية) إلى صناع القرار والسياسات العامة ، وبالتالي تتجه وتميل إلى إعداد الدراسات المتلائمة مع هذا الاتجاه أو الحاجة العملية لصانعي القرار والسياسات العامة .

٤ . المراكز البحثية الجامعية عادة لا تكون على دراية كافية بالقيود والتجاذبات البيروقراطية ومراكز القوى التي تواجه صانع القرار أو صانعي السياسات العامة ، وبالتالي لا تعطي اهتماماً أو تقديراً كافياً لذلك ، و هو ما يخلق تعقيدات و مشكلات إدارية لا يميل صانع القرار أو صانعي السياسات العامة إلى التعامل معها ، وفي المقابل غالباً المراكز البحثية الخاصة تأخذ أو تعطي هذا الأمر اهتماماً خاصاً و تحاولالاطلاع على تفاصيله سواء من صناع القرار أو مصادر أخرى، سعياً لنجاح أو قبول طروحاتها و مشاريعها لدى صانع القرار أو صانعي السياسات العامة ، و تقدم التوصيات والرؤى التي تأخذ هذه المعوقات بعين الاعتبار .

المطلب الثاني :- مراكز الأبحاث الأمريكية ودورها في صنع السياسات العامة :-

تمارس مراكز الأبحاث دورها عادة في صياغة السياسات العامة من خلال عدة أشكال أو وسائل بعضها مباشر وبعضها غير مباشر ، بعضها قد يكون تأثيره على المدى البعيد وبعضها يكون تأثيره على المدى القصير ، و يمكن تلخيص أهم أشكال وطرق ووسائل تأثير مراكز الأبحاث بما يأتي(٤٢):-

١ . **الأنشطة العلمية التفاعلية** :-وهذا النوع من الأنشطة يتمثل في عقد المؤتمرات أو الندوات وورش العمل حول قضايا تقع ضمن اهتمام المسؤولين وصناع القرار ، وهذا النوع من الأنشطة يكون عادة ثريا بالنقد من جهة، وبتوليد الأفكار من الاقتراحات الجديدة من جهة ثانية، والتعرف على الاتجاهات العامة لدى الباحثين والخبراء حول القضايا موضوع المؤتمر أو الندوة من جهة ثالثة .

٢ . **الحلقات البحثية أو اللقاءات المغلقة** : و هي تدخل ضمن الأنشطة البحثية التفاعلية ، ولكنها عادة

تكون بين كبار المسؤولين أو صناع القرار مع فريق من الخبراء المكلفين بإعدادد راسات معينة تتعلق

بقضايا معينة أو إعداد سياسات عامة.

٣ . وسائل الإعلام:- عادة ما تستضيف و سائلالإعلام، خاصة الفضائيات التلفزيونية والصحافة ، الباحثين والخبراء العاملين في مراكز الأبحاث للاطلاع على آرائهم وتحليلهم العلمي حول القضايا الساخنة أو الأزمات السياسية أو القضايا والسياسات الحكومية التي تكون مثيرة للجدل لدى الرأي العام .

٤ . المشاركة في النشاط العام :- إن العديد من الباحثين والخبراء العاملين في مراكز الأبحاث يتم دعوتهم للمشاركة في لقاءات أو محاضرات وأنشطة عامة، سواء في مؤسسات تعليم جامعية أو في نقابات أو في جمعيات أو مؤسسات المجتمع المدني ، وغالباً ما تشكل مشاركة هؤلاء الخبراء تسويقيا فاعلاً لآرائهم و أطروحاتهم السياسية أو العلمية.

٥ . العلاقات المباشرة أو الشخصية مع صانعي السياسات العامة :- إن الكثير من الخبراء والباحثين مراكز الأبحاث يملكون إما علاقات مباشرة أو سهولة في التواصل مع صناع القرار أو صانعي السياسات العامة وهذا ما يسهل من قدرتهم على الإقناع والتأثير و معرفتهم لاحتياجات و متطلبات صناع القرار والمسؤولين.

من ناحية أخرى فإن معظم الباحثين والخبراء في مراكز الأبحاث يتوفر لديهم العنوان العلمي المقبول بشكل كبير للتواصل مع المسؤولين أو مؤسسات المجتمع وخاصة مع المؤسسات الإعلامية والأكاديمية ورجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين وغيرهم (٤٣) .

٦ . النشر العلمي والمؤلفات العلمية :- إن من ضمن الاهتمامات الأساسية و أولويات مراكز الأبحاث هي النشر العلمي ، وهو يشكل المخرجات أو المنتوج الأساسي الذي تستهدفه مراكز الأبحاث ، ولا يمكن عند الحديث عن وجود مراكز أبحاث بدون أن يكون له نشر علمي ، و إلافسوف يصنف ضمن قطاع آخر غير قطاع مراكز الأبحاث.

إن محاولة معرفة مدى تأثير مراكز الأبحاث لدى صانعي السياسات العامة دفعت العديد من الباحثين إلى إيجاد مؤشرات أساسية تساعد في معرفة حجم تأثير هذه المراكز، ومن أهم المؤشرات كما يلخصها بعض الباحثين بما يأتي (٤٤):-

- مدى العلاقات والاتصالات مع صناع القرار أو صانعي السياسات ، أو الإدارة المنفذة أو المشرفة على تنفيذ السياسات .

- مدى حجم وجودة الأبحاث و الدراسات الصادرة عن مراكز الأبحاث و اتساع توزيعها .
- مدى استخدام صانعي السياسات العامة أو متخذي القرار لإصدارات أو أبحاث و دراسات مركز الأبحاث .
- مدى استخدام أو اعتماد أو اهتمام النخب المتنفذة ،مثل كتاب الصحافة و المعلقين الإعلاميين وهيئات التحرير .

عموما ، إن نفوذ و تأثير مراكزالأبحاث والدراسات يعتمد على طبيعة القضية موضع الدراسة و تعقيداتها، وعلى طبيعة البيئة السياسية و الاجتماعية و مايتعلق بها من مستوى الحريات و النمط الثقافي و غيرها، و على توقيت العمل في الدراسة و إنجازها، و على توفر التمويل اللازم للدراسات مع مستوى الاستقلالية ، بالإضافة إلى أهمية و دور الجهة الداعمة و المنفذة للدراسات التي تعمل على إنجازها مراكز الأبحاث و غير ذلك من العناصر .

إن العلاقة بين القادة السياسيين وبين مستشاريهم المعتمدين كانت موضع اهتمام ودراسة المؤرخين وعلماء السياسة والفلاسفة وعلماء النفس ، وإن تلك العلاقة بين المستشارين والقادة السياسيين كانت من الأمور المتبعة والمألوفة في النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وتعتبر تلك العلاقة من الأمور المهمة في صنع السياسات العامة في السياسة الخارجية ، فخبراء مراكز الأبحاث يقدمون المشورة والخبرة إلى أعضاء الكونغرس ورئيس السلطة التنفيذية إلى مختلف دوائر الجهاز البيروقراطي الرسمي ومن خلال هذا الدور الاستشاري يلعب خبراء مراكز الأبحاث دوراً متميزً وحيوياً في بلورة وضخ الأفكار في ماكنة صنع السياسات الأمريكية ، توجد لدى أصحاب القرار السياسي الأمريكي دوائر ضيقة من العلماء والمتخصصين في مختلف المجالات يعتمدون عليهم في صنع سياساتهم كما أنهم يلجأون إلى مراكز أبحاث معينة يتم اختيارها من قبلهم سعياً للمشورة السياسية والخبرة في مختلف المجالات(٤٥).

وعليه فقد أصبح لمراكز الأبحاث حضوراً فاعلاً في صناعة السياسة الأمريكية في واشنطن ولأكثر من مئة عام ، وقدموا بالفعل خبراتهم واستشاراتهم المختلفة لأصحاب القرار السياسي وقد تجلت تلك العلاقة الاستشارية بين مراكز الأبحاث وأصحاب القرار عبر استدعاء العديد من خبراء تلك المراكز إلى مختلف لجان الكونغرس للإدلاء بشهاداتهم أمامها أو من خلال حضورهم للاجتماعات الخاصة مع الرئيس

الأمريكي أو مع الكوادر المتقدمة لموظفي البيت الأبيض لمناقشة العديد من القضايا العامة أو الأمور المستجدة والآنية التي تتطلب رأي أو قرار(٤٦).

وقد توطدت العلاقة بين دوائر صنع القرار السياسي وخبراء مراكز الأبحاث الأمريكية في العقود الأخيرة ، وامتدت جسور العلاقة الفكرية بين العلماء وأصحاب الخبرة والصحفيين ومراكز الأبحاث وصناع السياسة الأمريكية ودوائر صنع القرار السياسي ، ونمت تلك العلاقة بصورة أكثر خلال حملات انتخابات الرئاسة الأمريكية فالكثير من المتنافسين الجدد خلال الحملات الانتخابية يحاولون الحصول على مواقع رسمية في مختلف أجهزة الدولة أو الوصول إلى البيت الأبيض أو الاحتفاظ بالمواقع التي كانوا يشغلوها قبل الانتخابات ، وفي كل الأحوال يتبارى المتنافسون من أجل الحصول على الخبرة والمشورة السياسية من المراكز البحثية والتي تنسجم وطبيعة المرحلة التي يمرون بها وتعكس حاجاتها ومطالبها من أجل تحقيق أهدافهم ومصالحهم التي يسعون إلى تحقيقها (٤٧) .

وقد ازداد اهتمام علماء السياسة مؤخراً بدراسة الدور الكبير الذي يمكن ان تضطلع به مراكز الأبحاث الأمريكية في انتخابات الرئاسة الأمريكية وفي عملية صنع السياسات العامة وفي تقديم الاستشارات للرؤساء والقادة السياسيين في مختلف نواحي الحياة الأمريكية وبفعل الدور المتنامي لمراكز الأبحاث في الحياة السياسية ودورها في السياسة الخارجية ظهرت المئات من الدراسات والأبحاث حول أهمية الاستشارات التي تقدمها تلك المراكز لصانعي القرار السياسي وقد تنامى ذلك الاهتمام بعد أن أصبحت مراكز الأبحاث تسوق أفكارها بصورة واضحة وتحاول الضغط على صانعي السياسات العامة بالأخذ بها أو تبنيها في سياساتها الداخلية والخارجية(٤٨).

وبذلك فقد أمست مراكز الأبحاث تمثل أحد الكتل والمجاميع المؤثرة في المجتمع الأمريكي والتي تتنافس من أجل الحصول على مواقع القوة في الوسط الفكري والسياسي ،فمراكز الأبحاث تمثل صوت قوي وفعال في الحلبة السياسية والأمريكية واستمر دورها يتنامى أمام القوى السياسية الفاعلة في المجتمع الأمريكي التي تطمح للحصول على الاستشارة والنصيحة وبالمقابل تفاعلت تلك المراكز ايجابياً مع الطلب المتنامي على أفكارها واستشاراتها وأخذت تغير من استراتيجياتها في التعاطي مع الاستشارة والخبرة المطلوبة ، فبدلاً من الانشغال بكتابة الكتب والأبحاث المطولة أخذ خبراء تلك المراكز يولون الدراسات المختصرة والمذكرات الموجزة أكثر أهمية لما لها من أثر مباشر وسريع لدى أصحاب النفوذ والقرار السياسي وتضمن التغيير في

خطط عمل مراكز الأبحاث من خلال التركيز أكثر على دفع خبرائها للظهور المباشر في مختلف وسائل الإعلام وطرح الأفكار التي يراد تسويقها سياسة معينة والتي تنسجم مع التطورات السياسية الجارية كما أن تلك المراكز بدأت بفتح مراكز ارتباط في الدوائر القريبة من مراكز صنع القرار السياسي المرتبطة بالسلطة التنفيذية وفي أروقة الكونغرس المسؤولة عن السلطة التشريعية من أجل خلق علاقات عمل قوية ومهمة من شأنها أن تمهد السبل لتبني أفكارهم واستشارتهم في القرارات أو السياسات المراد اتخاذها وأخذت مراكز الأبحاث تزج بكوادرها وخبرائها للعمل في مختلف اللجان التنفيذية وفي إدارات المجالس الرئاسية كما إنها بدأت تدفع خبرائها بالمشاركة الفعالة في السلطة التشريعية من خلال حضور جلسات الاستماع والشهادات للعديد من السياسيين حول العديد من القضايا السياسية الداخلية والخارجية ،ان المنزلة التي وصلت إليها مراكز الأبحاث في الحياة السياسية الأمريكية جعل منها حاضرة في مختلف شؤون البلد السياسية ومستعدة لتقديم الاستشارات المناسبة والتي لم يعد بإمكان أصحاب القرار السياسي التخلي عنها او الابتعاد عن ما تقدمه تلك الدوائر من نصح و أرشاد (٤٩).

المبحث الثالث :- تأثير مؤسسة راند في السياسات العامة الأمريكية

يختص هذا المبحث بدراسة احد مراكز الابحاث الامريكية وهو مؤسسة راند ، وسوف نتناولها من حيث نشأتها وتطروها وتمويلها وما هو دورها في صنع السياسات العامة الامريكية كما في المطالب الاتية :

المطلب الأول :- تطور مؤسسة راند ومصادر تمويلها :-

راند مؤسسة غير ربحية للبحوث ، تقوم بدراسة مشكلات السياسات المختلفة للولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة تلك المتعلقة بالأمن القومي ، بدأ سلاح الطيران الأمريكي بإنشاء مشروع راند للبحوث والتطوير عام ١٩٤٦م ، لتنفيذ دراسات على المدى الطويل بالنسبة للحروب العالمية باستخدام القوات الأرضية وليس الصواريخ ، أصبحت راند مؤسسة مستقلة عام ١٩٤٨م ، إلا أن الجهات العسكرية ولا سيما سلاح الطيران مازالت تقوم بتمويل أعمالها(٥٠).

اشتق أسمها من اختصار كلمتي "الأبحاث والتطوير" research and developmentتكرس أبحاثها لأغراض سياسية تخص صناع القرار الأمريكي،

ينحصر اهتمامها في قضايا الأمن والدفاع ، إذ تعد مؤسسة راند من أكثر المؤسسات عراقة من بين المؤسسات البحثية التي تهتم بالشؤون الخارجية والدفاع وعلاقة تلك الشؤون أو القضايا بوجه عام بإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الأمنية والعسكرية (٥١).

كما تعد مؤسسة راند العقل المفكر لوزارة الدفاع الأمريكية إذ تعتمد الوزارة على المؤسسة في إعداد الدراسات الخاصة بالأسلحة الأمريكية ، وأنظمة الدفاع المختلفة وتقوم باجراء الدراسات بناء على اتفاق مع وزارة الدفاع ، كما تستعين الوزارة بهذه الدراسات التي تصدرها المؤسسة من خلال التقارير المطروحة في كل عام والتي تصدر في تقييم الأسلحة وتطوير إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الأمنية والعسكرية وغيرها ، وتبقى هذه الدراسات لحساب الوزارة دون نشر وبالتالي ينحصر مجال تأثيرها ضمن دائرة صغيرة من صانعي القرار السياسي أو السياسات العامة ، خاصة العسكرية والأمنية ، إذ قامت مؤسسة راند بالبحث في موضوعات مثل القوة العسكرية والاقتصادية للاتحاد السوفيتي (سابقاً) والصين ، والقدرات الدفاعية الجوية للولايات المتحدة الأمريكية ، كما قامت أيضاً بدراسة الإرهاب الدولي والتحكم في الأسلحة النووية وإدارة مصادر الدفاع وتصميم الأسلحة واستخدام الأقمار الأرضية والظروف العسكرية والسياسية في العالم ، إلا أن هذا لا يعني إن مؤسسة راند لا تخوض في قضايا سياسية خارجية ذات ابعاد غير عسكرية ، إذ تقوم المؤسسة بإجراء دراسات وأبحاث تحليلية حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه مناطق العالم المختلفة ، وبدأت المؤسسة عام ١٩٦٧م ، بزيادة أبحاثها المتعلقة بالمشكلات غير العسكرية ، كالنقل بالمدن ، والعدالة الجنائية وإدارة التعليم وإمدادات المياه والإسكان وغيرها(٥٢).

تعد معظم تقارير المؤسسة عن المسائل العسكرية سرية ، ويتم تسليمها لسلاح الطيران الأمريكي أو وزارة الدفاع مباشرة ، وهذا ما يؤكد على ارتباط مؤسسة راند بوزارة الدفاع من حيث مجال العمل والاختصاص والخبرة الفنية ، كما أنها عدت مكان عمل لكثير من كبار الموظفين والوزراء السابقين ، فعلى سبيل المثال ، أصبح وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد بعد الخروج من الوزارة رئيساً لمؤسسة راند(٥٣).

تدير مؤسسة راند ثلاثة مراكز أبحاث ترعاها وزارة الدفاع ، وتمولها الحكومة الفيدرالية هذه المراكز هي بمثابة برامج للأبحاث تديرها منظمات خاصة لا تبغي الربح أي أنها غير تجارية ، وبموجب عقود طويلة الأمد ، وهي تطور وتحافظ على

خبرات وقدرات أساسية تهم الذين يرعونها وتعمل في سبيل المصلحة العامة ، كما تلعب هذه المراكز (الأبحاث والتطوير) التابعة لراند دوراً خاصاً في المساعدة على تلبية احتياجات الجهات الراعية لها في وزارة الدفاع إلى الأبحاث والدراسات التحليلية، وهذه المراكز هي مشروع سلاح الطيران ، مركز آرويو التابع للجيش ، ومعهد أبحاث الدفاع القومي ، وقد أعيد تنظيم المؤسسة في أواخر عام ١٩٩٠م ، للتركيز على خمسة مجالات سياسية وهي : التخطيط الدفاعي والتحليل ، رأس المال البشري، السياسة الدولية ، إدارة الموارد ، والسياسة الاجتماعية ، وقد أصبحت المؤسسة لاحقا تظم خمسة عشر مركزا ومعهدا اضافة للعديد من مراكز الأبحاث المتخصصة والتي تغطي مجالات واسعة ، كما أن للمؤسسة كلية للدراسات العليا تمنح خريجيها شهادات الدكتوراه في تحليل السياسات العامة ، بالاضافة إلى ذلك يتولى باحثو ومحللو مؤسسة راند انتاج أكثر من ٢٥٠ مشروع بحثي وتقرير وأبحاث مهنية حول العديد من القضايا المتصلة بالسياسات الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (٥٤) .

توجد لمؤسسة راند مراكز رئيسة في مدينة سانتا مونيكا بولاية كاليفورنيا ، ومدينة ارلينجون بولاية فرجينيا ، ومدينة بيتسيرج بولاية بنسلفانيا ، بالاضافة إلى مكتب رابع يقع في مدينة واشنطن بولاية ماساتشوش ، أما ميزانية المؤسسة فتقدر بحوالي (٧٥) مليون في السنة ، كما يبلغ عدد العاملين فيها من مستشارين ومساعديهم حوالي (١٣٢١) باحثاً ومستشاراً ، إذ يقوم باحثي مؤسسة راند بإعداد البحوث والدراسات في أكثر من عشرة مجالات رئيسية منها الرعاية الصحية والعدالة المدنية والجنائية والعلوم والتكنولوجيا ، ويعمل الأغلبية في مقرها في سانتا مونيكا وفي مكتبها في واشنطن العاصمة ، وآخرون في مجلس دعم التعليم التابع لراند في مدينة نيويورك بالإضافة إلى الإشراف على برنامج شامل للأبحاث الذي ينشر مئات الكتب وموجزات السياسة والتقارير والمجلات والصحف الأمريكية ، كما تصدر المؤسسة مجموعة كبيرة من الكتب والدراسات على مدار العام وهي تسهم عبر هذه الإصدارات بتوجيه السياسة الأمريكية ووضع خريطة طريق للتعامل مع كافة القضايا التي يمكن إن تواجه الإدارة الأمريكية في تعاملها مع القضايا الداخلية والخارجية(٥٥).

أما مصادر تمويل مؤسسة راند ، فأن مراكز الأبحاث الأمريكية بصورة عامة ممنوعة من القيام بحملات لجمع التبرعات المالية سواء لأنشطتها العلمية أو من أجل تمويل ودعم الحملات الانتخابية لمرشحي الانتخابات ، فقانون الضرائب الأمريكية يحد من

أنشطة مراكز الأبحاث التي تهدف جمع تبرعات مالية ، فمراكز الأبحاث صنفت على أساس أنها مراكز غير ربحية ولا تستهدف تحقيق منافع مالية لقاء أنشطتها ، ولهذا السبب فأن مراكز الأبحاث معفية من الضرائب وتتمتع بكيان مالي مستقل بعيداً عن الولاءات الحزبية وتجاذباتها ، وأن تلك المراكز عندما تقدم خدماتها الاستشارية والبحثية أو غيرها من الدراسات ينبغي عليها توخي الدقة والحذر في التعاطي مع الأمور المالية في عملها ويتوجب عليها عدم الاخلال بنظام الضرائب الأمريكي المعمول به داخلياً ، كما أنها لا تعمل على اعطاء الهبات والمنح للأشخاص أو الجماعات السياسية من أجل الحصول على دعمهم ومساعداتهم لتقوية العلاقة والتعاون مع الجهات المؤثرة والفاعلة في الساحة السياسية ، أما مؤسسة راند فأنها تستلم مبالغ كبيرة من الوكالات الحكومية من أجل القيام بأبحاثها المتنوعة والتي في الغالب تنسجم ومتطلبات الوكالات الحكومية الممولة لأنشطتها ، فمؤسسة راند تستلم مبالغ مالية ضخمة تزيد على ٢٠٠ مليون دولار من سلاح الجو الأمريكي وكذلك من مكتب وزير الدفاع ، كما أنها تستلم تخصيصات مالية من وزارة الصحة ومعهد الصحة القومي وغيرهما من الوكالات الحكومية والفيدرالية والشركات الخاصة والوكالات الدولية ومؤسسات وأشخاص آخرين ، وبفعل تنوع وتعدد مصادر التمويل فقد تنوعت الأبحاث والدراسات التي تقوم المؤسسة بانجازها فلم تعد تقتصر على الجوانب الأمنية والدفاعية(٥٦) .

المطلب الثاني :- راند وصنع السياسات العامة

بقت مؤسسة راند متخصصة في تقديم استشاراتها وخبراتها للقادة السياسيين والإداريين الكبار حول العديد من القضايا الرئيسية التي تواجههم في حياتهم اليومية ، كما أنها بقيت رائدة في مجال تقديم الاستشارات التي يحتاجها ويطلبها صناع القرار والسياسات العامة في تعاملهم مع متغيرات أهداف السياسة الخارجية الأمريكية المتصلة بمصالحها القومية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي ، يعود تأثير مراكز الأبحاث ، بصورة عامة في السياسة الأمريكية إلى عاملين أساسيين هما(٥٧):-

١- طابع اللامركزية في النظام السياسي الأمريكي الذي يتيح الفرصة للمشاركة في صنع السياسات العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة .
٢- دخول الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية منذ بداية القرن العشرين وتطور هذا الدور عبر مراحل مختلفة .

على الرغم من كثرة المؤسسات البحثية المنتشرة في العالم ، الا أن ما يميز المراكز الأمريكية عن غيرها هو تأثيرها الهائل في مجال السياسة الأمريكية ، فمؤسسة راند عملت منذ بداية نشوئها في مساعدة المصالح الأمنية الأمريكية في العصر النووي وحصلت بعد نشوئها على دعم مالي من هيئة أركان سلاح الجو ، ونشر لصالحه دراسات مهمة في تحليل النظم والتفاوض الإستراتيجي وقد شكلت هذه المفاهيم الأسس التي بنت عليها الولايات المتحدة الأمريكية سياساتها الدفاعية ومفهومي الردع والاحتواء طوال سنوات الحرب الباردة(٥٨).

إن عمل مؤسسة راند كأحدى المراكز البحثية في الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها على صناع القرار السياسي والسياسات العامة يكون خلال نشاطات المؤسسة من خلال إقامتها بإصدار الكتب ونشر الأبحاث والدراسات وإقامة الندوات ومساعدة المرشحين من الرؤساء في الانتخابات وإقامة المؤتمرات العلمية ودراسات تحليلية حول القضايا المطروحة ، فعلى سبيل المثال اهتمت مؤسسة راند بما يسمى (الخطر الإسلامي) منذ اكثر من عشر سنوات وقد صدرت العديد من الدراسات ، ففي عام٢٠٠٥ م صدر تقرير للمؤسسة بعنوان " الإسلام المدني الديمقراطي : الشركاء والموارد والإستراتيجيات"ويرى هذا التقرير انه لا يمكن إحداث الإصلاح المطلوب دون فهم طبيعة الإسلام الذي يقف سداً مانعاً أمام محاولات التغيير، إضافة إلى العديد من التقارير التي صدرت عقب أحداث ١١/ايلول ٢٠٠١ ،وترسل هذه الدراسات إلى مكاتب صناع القرار السياسي وهي بذلك تؤثر في القرارالسياسي (٥٩).

ومؤسسة راند تشارك في إدارة كثير من المراكز التي تعنى بصنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وتهتم المؤسسة بجودة العمل وتوضح معايير ومبادئ لكل من يعمل في هذه المؤسسة ، بحيث ترتكز في عملها على المبادئ الآتية (٦٠):-

١- المساعدة على تحسين السياسات ووضع القرار من خلال البحث والتحليل .
٢- الالتزام باستهداف المصلحة العامة .
٣- الحرص على نوعية وموضوعية العمل .

كما يكون القرار الفعال لدى مؤسسة راند يقوم على ثلاثة اركان وهي(٦١):-

١- الحكمة الكافية والمعرفة الواسعة من حيث كونها آلية فعالة والوصول إلى القرار .
٢- المهارة الكافية لتنفيذ القرار .
٣- الشجاعة الكافية لاتخاذ القرار .

كما تدعو مؤسسة راند باحثيها الى قيامهم بنشر الكتب في الصحف والمجلات والدوريات السياسية والعامة ، إذ تقوم المؤسسة بإرسال البحوث المختصرة وأوراق العمل إلى الصحف الكبرى لعرضها، ذلك عن طريق تحليل القضايا من قبل الخبراء والمحللين في مؤسسة راند وبدورها سوف تؤثر على قرارات السياسة الخارجية الأمريكية والرأي العام ، اضافة إلى الإدلاء بالشهادات امام الكونغرس له تأثير فعال أمام السياسة الخارجية الأمريكية ، وظلت مؤسسة راند شديدة التأثير في صياغة الرأي العام وصياغة السياسات العامة وصنع القرار الأمريكي وخاصة المؤسسة العسكرية ممثلة في البنتاغون ، في كشف الكثير من المعلومات في الدولة التي تعنى بها وتقوم ببحوث تحليلية حولها ،ومن الدراسات التي أعدتها مؤسسة راند وبموافقة من وزارة الدفاع الأمريكية واستجابة لطلب من الكونغرس ، دراسة تبحث فيها المؤسسة عن خطة الانسحاب الأمريكي من العراق تدريجياً ، إذ حددت الدراسة بانسحاب كافة القوات الأمريكية بحلول شهر أيار ٢٠١١م ، وبقاء قوات تعدادها حوالي ٤٤ ألف جندي أمريكي تتضمن وحدات لتدريب قوات الأمن العراقية، وقد أكدت مؤسسة راند إن من اجل تحقيق الأمن والاستقرار في العراق تعد مرحلة الإطاحة بالنظام السابق (٦٢).

إضافة إلى ذلك فأن مؤسسة راند قدمت دراسات كثيرة وحلول قضايا متعددة من الدول منها على سبيل المثال :- فهم الشأن الصيني، الحرب على أفغانستان، قضية المشاكل الساخنة والاختلال في الموازين ،إضافة إلى القضايا الأخرى التي أشملتها مؤسسة راند في تقرير السنوي حول قضية مشكلة الطاقة في إسرائيل، وتزايد الطلب على الطاقة الكهربائية،يضاف إلى ذلك التعاقدات التي تبرمها الجهات العسكرية والأمنية الأمريكية مع المؤسسة فتلزمها بإجراء محادثات مع العاملين المدنيين والعسكريين العاملين بهذه الجهات، وتعمل المؤسسة على تطوير برامج أبحاثها السنوية، كما تلتزم في الدراسات والتقارير التي تقدمها بما يستقر عليه الرأي من تعليقات واقتراحات وانتقادات، بعد تحديد نطاق الأبحاث ومراحلها وجدولها الزمني، ومن اشهر الدراسات التي

قدمتها مؤسسة راند الأمريكية في هذا المقوس دراسة بعنوان ((تحديث وسائل الدفاع في الصين)) حيث لم تكتفي بالمناقشات التي اجرتها مع كبار قادة سلاح الطيران الأمريكي بل وسعى متخصصين في القيادة المركزية وبعض الدبلوماسيين وعدد كبير من المتخصصين في الملف الصيني(٦٣) .

هكذا يخضع العمل في مؤسسة راند كما تبين وتأثيرها الواضح على السياسية الخارجية في خطوات موضحة ومراجعات مستفيضة داخلياً وخارجياً ، وبذلك فأن مؤسسة راند تقوم خبراتها وحول القضايا الأمنية إلى دول وحكومات مختلفة من دول العالم شرق أسيا وجنوبها وفي الشرق الأوسط والخليج العربي الأمر الذي جذب اتحاد الدول الأوربية لمؤسسة حيث التعاقد معها لمشاركة في تقديم دارساتها وحلول، حيث أكدت تقارير الأوربية أن راند لها دور واضح في ما يتعلق بتوسيع عنصرية حلف شمال الأطلنطي، ومعاهدة القوات التقليدية في أوربا(٦٤).

قامت راند بورشة عمل في ديسمبر ٢٠١٣ لاستشراف سيناريوهات الأزمة في سوريا، مع تحليل الأحداث المتسارعة في العراق وسوريا أخيرا وشارك في ورشة العمل خبراء في الاستخبارات والسياسة ومن مراكز الأبحاث فضلاً عن راند لاستطلاع مستقبل الأزمة على المدى القريب (٢٠١٤-٢٠١٥) وتناولت ورشة العمل أثر الأزمة السورية على المنطقة، كما في الاحتمالات الأربعة وهي: امتداد الصراع أو انتصار النظام، أو انهياره، أو التسوية (٦٥).
الاحتمال الأول: امتداد الصراع، يستمر القتال دون توقف مع استمرار الدعم الخارجي لكل الأطراف، وتجري المعارك بأسلوب الحرب العالمية الأولى وكل طرف يسيطر على منطقة ويتحصّن فيها، فتنقسم سوريا إلى دويلات أربع كأمر واقع: العلويون في الساحل مع دمشق، والأكراد في الشمال الشرقي ودويلة أخرى للمعارضة المعتدلة في الجنوب ، ومعظم محافظة حمص والمناطق المحاذية للحدود اللبنانية ، أما الدويلة الرابعة فهي المناطق التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية في العراق والشام مع جيوب لجبهة النصرة، وتضم حلب والرقة ودير الزور، اما الاحتمال الثاني: انتصار النظام، لكن دون توجيه ضربة قاصمة للمعارضة، فهو قادر بالقوة النارية إخراجها من المناطق الآهلة ودفعها إلى جيوب، فتلجأ قوات المعارضة إلى المناطق المحاذية للحدود التركية، أو على طول وادي نهر الفرات، أو في هضاب الجولان، مع جيوب بشرق دمشق وفي بعض حلب ،لكن هذا الاحتمال يعني استمرار الحرب قرب الحدود ومن خلالها بين النظام وبقايا قوى المعارضة .

الاحتمال الثالث: انهيار النظام، وذلك عندما يمارَس ضغط كافٍ على الجيش السوري في جبهات مختلفة، فيعاني من استنزاف بشري لا يمكنه تعويضه ،ولن يكون انهيار النظام بمعركة واحدة فاصلة، بل بالتراجع الديموغرافي المستمر على مدى شهرين أو ثلاثة، مع بعض الأسلحة المتقدمة لتحييد قوته لكن هذا الانهيار لن يوصل لقيام حكومة جديدة مستقرة بل ستنتشر مناطق نفوذ في أرجاء سوريا تتوزع على القوى المسلحة المختلفة فكرياً وسياسياً.

الاحتمال الرابع: التسوية السياسية بين النظام والمعارضة، هو متفائل وأقل واقعية، وفق اتفاق جنيف أو غيره، بعد أن يصاب الكل بالإنهاك ، ولو تمت التسوية فستؤدي لتهميش الجماعات الجهادية، ولإخراج عائلة الأسد من دون بقية النظام البعثي، من الحكم ومن سوريا بشكل دائم ، ويتوقع التقرير استمرار المناوشات بين سائر الفصائل كما بين الدولة والجبهة، فيما يقوم مجلس انتقالي متعدد الطوائف فيحكم لفترة محددة، أما كيف يتعامل التقرير مع التطورات التي تلت ورشة العمل نهاية عام ٢٠١٣، فيقول إن الخبراء كانوا يعتقدون أن امتداد النزاع هو الخيار الأفضل ،لكن مسار المعارك بدأ ينحو نحو احتمال انتصار النظام، مع تراجع احتمال التسوية السياسية، فيما يعتقد قلة من الخبراء بإمكان صمود المعارضة ، ورأى الخبراء المشاركون في الورشة أن انتصار النظام ليس هو أسوأ احتمال بالنظر إلى مصالح أمريكا، ورأى الخبراء أن انهيار النظام هو أسوأ احتمال، كما اعتبروا أن الآثار الاستراتيجية هي نفسها لاحتمالي التسوية السياسية أو انتصار(٦٦).

الخاتمة :-

توصلنا بخصوص مؤسسة راند إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها ما يأتي :-

- تعد مؤسسة راند من أهم المراكز البحثية المتعاقدة مع الحكومة الأمريكية.
- تقديم الاستشارات والخبرات للسياسيين وصناع القرار الأمريكي من أهم نشاطات المؤسسة .
- تعتمد في ماليتها على مصادر تمويل متعددة ولكن معظم تمويلها يأتي من سلاح الجو الأمريكي ومكتب وزير الدفاع .
- تركز في أعمالها على خمسة مجالات سياسية وهي التخطيط والتحليل الدفاعي ، رأس المال البشري، السياسة الدولية ، إدارة الموارد والسياسة الاجتماعية .

- تساعد المعلومات التي تقدمها مؤسسة راند لصناع السياسات العامة ، في تحليل وفهم العديد من القضايا ، وتساعد في مدهم بأهم المعلومات التي يعتمدون عليها في صنع سياساتهم .

ويمكن أن نقدم مجموعة من التوصيات بهذا الشأن من أهمها ما يأتي :-

- يجب النظر الى مراكز الأبحاث من قبل الجهة الممولة لها على ان عمل هذه المراكز هو مدها بالأفكار والاستشارات والخبرات وليس نظيرا لعمل وسائل الإعلام .
- ان تضم مراكز الأبحاث في كوادرها اعضاء يتمتعون بإمكانيات علمية وإدارية قوية ، وان تخضع باستمرار لدورات تدريبية تطور من عملها .
- تأسيس مراكز أبحاث في كل وزارة يكون ارتباطها بمكتب الوزير مباشرة ، تضم باحثين متفرغين يقومون برصد القضايا والتطورات المختلفة الداخلية والخارجية ، وإعداد الخطط والدراسات اللازمة لمساعدة الوزراء وهيئات الرأي على اتخاذ القرارات المرتبطة بالارتقاء بعملهم ورسم ملامح السياسة العامة لوزاراتهم .
- توفير التمويل المالي والدعم المؤسسي القوي لتنجح مراكز الأبحاث والدراسات في تحقيق أهدافها ، على أن يكون التمويل والدعم كافيا لتأمين المستلزمات المادية والبشرية التي تحتاج إليها المراكز لتمويل نشاطاتها كافة.
- لا بد من وجود علاقة قوية بين مؤسسات صنع القرار السياسي ومراكز الأبحاث والدراسات لتأمين القيام بعملية الباب الدوار .

المصادر:-

١- شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث /١١ أيلول/٢٠٠١م، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق،٢٠٠٩،ص٦٠

٢- مهدي شحادة، و صالح بكري الطيار، دور مراكز الدراسات العربية في صناعة القرار، ط١، مركز الدراسات العربي الاوربي ، بيروت ، ١٩٩٩، ص .١١

٣- صباح عبد الرزاق كبه،مراكز الأبحاث الأمريكية ودورها في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية،ط١،الاحمدي للطباعة الفنية،بغداد، ٢٠١٠،ص٢٥.

٤- انمار محمد جميل، "مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية: تحليل وتقويم" مجلة دراسات الجامعة الأردنية، العدد ٤، نيسان/٢٠٠٤، ص ٢٨.

٥- سامي الخزندار وطارق الاسعد ، دور مراكز الفكر و الدراسات في البحث العلمي و صنع السياسات العامة ، دفاتر السياسة والقانون ، العدد٦ ، الجامعة الهاشمية ، الاردن ، ٢٠١٢،ص٣.
٦- فؤاد علي بكر، المراكز البحثية ودورها في التنمية والاستقرار، ٢٠١١، على الموقع الإلكتروني www.makacttooblog.com
٧- خالد عليوي العرداوي،تفعيل دور مراكز الابحاث في صنع القرار السياسي العراقي،مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، على الرابط الآتي :-http://fcdrs.com
٨- سامي الخزندار وطارق الاسعد ،مصدر سبق ذكره ، ص٦-٩.
٩- عبد الرزاق فارس الفارس، "مراكز البحوث و صناعة القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثاني، ٢٠٠٣ ،ص ١١٧ - ١١٨.
١٠-المصدر نفسه ،ص١١٨
١١-سامان سورتاي ،وظائف بنوك التفكير والتخطيط الإستراتيجي واهميتها، على الرابط الآتي :- www.iraqicp.com
١٢-نوري محمد ، مراكز التفكير أو مستودعات الافكار ، على الرابط الآتي :- http://www.facebook.com
١٣-صطفى عبد الغني، المستشرقون الجدد (دراسة في مراكز الأبحاث الغربية) الدار المصرية واللبنانية للنشر ٢٠٠٧ ،ص ١٨.
١٤-عبد الحافظ عبد الجبار، مراكز الدراسات والبحوث في العالم "دراسة مترجمة"، مركز دراسات الوطن العربي، العدد ٢ ،٢٠٠٧ ،ص١٥.
١٥-سامي الخزندار وطارق الاسعد ، مصدر سبق ذكره ،ص٩.
١٦-حسن ابشر الطيب ، الدولة العصرية دولة مؤسسات ، ط١ ، الدار الثقافية للنشر والتوزيع،القاهرة،٢٠٠٠،ص٥٦ .
١٧-احمد سعيفان ، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية ، ط ١ ، مكتبة لبنان ناشرون،بيروت،٢٠٠٤،ص٢١٣.
١٨-فهمي خليفة الفهداوي ، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل ، ط ١ ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠١ ، ص ٢٨ .
١٩-المصدر نفسه ، ص ٢٨ .
٢٠-فهمي خليفة الفهداوي ،مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨ .
٢١-عباس حسين جواد وارزوقي عباس عبد ، السياسات العامة ،(د.ط)، دار الصادق ، بابل ، ٢٠٠٨ ، ص٦.
٢٢-سلوى شعراوي جمعة ، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي ،(د.ط)، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة،(جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٥ .

٢٣-محب الدين ابو فيض السيد محمد مرتضى الحسيني ، تاج العروس من جواهر القاموس،ج٨،دراسة وتحقيق : علي شيري ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص ٣٢٢ . للمزيد من التفاصيل ينظر : ابن منظور ، ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي ، لسان العرب،ج٧، ط ٣ ، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٠١ .

٢٤-عامر خضير الكبيسي ، السياسات العامة ... مدخل لتطوير أداء الحكومات،(د.ط)،إصدارات التنمية العربية للبحوث والدراسات ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٨ .

٢٥-احمد دسوقي محمد إسماعيل ، أصول تحليل السياسات العامة ،(د.ط)، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة (جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)،القاهرة،٢٠٠٩، ص ٣٥ .

٢٦-المصدر نفسه ، ص ٣٦ .

٢٧-احمد مصطفى الحسين ، تحليل السياسات العامة ، ط ٢ ، المركز العلمي للدراسات السياسية،عمان،٢٠١٢،ص ٧ .

٢٨-أماني قنديل وآخرون ، اتجاهات حديثة في علم السياسة، ط١ ، مكتبة النهضة المصرية،القاهرة،١٩٨٧،ص١٠٨ .

٢٩-إبراهيم بدر شهاب ، معجم مصطلحات الادارة العامة ، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع ، عمان،١٩٩٨،ص٦.

٣٠-السيد ياسين ، السياسات العامة .. القضايا النظرية والمنهجية ، في : علي الدين هلال وآخرون ، تحليل السياسات العامة .. قضايا نظرية ومنهجية، ط١ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٩ .

٣١-جيمس اندرسون ، صنع السياسات العامة ، ترجمة : عامر الكبيسي، ط ٤ ، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان،٢٠١٠ ، ص ١٥ .

٣٢-بسيوني ابراهيم حمادة ، دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص ١٠٧ .

٣٣-مها الحديثي ، العلاقة بين السياسة والإدارة في دول العالم الثالث ، مجلة قضايا سياسية ، (كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين) ، العدد (١) ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣٩ .

٣٤-ثامر كامل الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، ط ١ ، مجدلاوي للنشر والتوزيع،عمان،٢٠٠٤ ، ص ٢٩ .للمزيد من التفاصيل ينظر :
فهمي خليفة الفهداوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٠ . وكذلك ينظر :

- Wildavsky , a., principles for agraduate school of public policy , public administration bulletin , 1978 , p 11 .

٣٥-شام الغريري، صنع القرار في السياسة الأمريكية، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد ١٨ ،٢٠١١ ،ص٢٥.

٣٦-أسامة مرتضى السعيدي، تكنولوجيا الإعلام وعملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين٢٠٠٢،٠،ص١٢٥ .
٣٧-صباح عبد الرزاق كبه ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢ .
٣٨-فؤاد علي بكر، المراكز البحثية ودورها في التنمية والاستقرار، ٢٠١١ ،على الموقع الإلكتروني www.makacttooblog.com
٣٩-صباح عبد الرزاق كبة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩١ .
٤٠-منذر سليمان، "دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي"، مجلة المستقبل العربي، مركز الوحدة العربية، العدد ٣٢٥ ،السنة الثامنة والعشرين،٢٠٠٦ ، ص٣٦ .
٤١- Howard J. Wiarda, "The New Powerhouses: Think Tanks and Foreign Policy" American Foreign Policy Interests, 2008 ,pp98-99 .
٤٢-سامي الخزندار وطارق الأسعد ،مصدر سبق ذكره ، ص١٩ .
٤٣-المصدر نفسه ، ص٢٠ .
٤٤- Mahmood Ahmad, "US Think Tanks and the Politics of Expertise: Role, Value and Impact", The Political Quarterly, Vol. 79, No. 4, October-December, 2008 ,pp550-552.
٤٥-صباح عبد الرزاق كبة ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٠.
٤٦-فؤاد علي بكر ، مصدر سبق ذكره .
٤٧-صباح عبد الرزاق كبة ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٣ .
٤٨-صباح عبد الرزاق كبة ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٤ .
٤٩-شبكة أبحاث وول ستريت على الرابط الاتي : http://wsrn.com .
٥٠-رغد علي حسن، جماعات الضغط والسلطة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية : دراسة حالة منظمة كير، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨ ،ص . ٩٨
٥١-نورس نجم عبد الله، المتغيرات المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد المحافظين الجدد، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩ ،ص . ٢٠
٥٢-جايمس تومسون، مؤسسة راند البحثية، على الموقع الإلكتروني www.qater-wise.com .
٥٣-المصدر نفسه .
٥٤-مايكل د. ريتش، مؤسسة راند: كيف تتفاعل مؤسسات الفكر والرأي مع المؤسسة العسكرية دراسات استراتيجية، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية،

العدد ١ ،أذار /٢٠٠٥ ،ص ٤٧ . -٤٨ ، وكذلك ينظر :صلاح عبد الرزاق كبة ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٥ .

٥٥-جايمس تومسون ، مصدر سبق ذكره .

٥٦-صباح عبد الرزاق كبة ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٤ .

٥٧-انظر كل من :

- مصطفى عبد الغني، المستشرقون الجدد (دراسة في مراكز الأبحاث الغربية) الدار المصرية واللبنانية للنشر ٢٠٠٧، ص٢٠.
- كريم القاضي، "مراكز الدراسات" وتأثيرها في السياسة الخارجية الأمريكية، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الكاشف للدراسات الإستراتيجية، العدد١ ، ٢٠٠٥ ، ص٢٢ .

٥٨-باسم الخفاجي ، اثر المراكز الفكرية في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٦٩ ،السنة الثلاثون، ٢٠٠٩ ،ص ٤١ . -٤٣

٥٩-تقرير مؤسسة راند ، مركز الدراسات المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية،٢٠١٢ ، على الرابط الاتي : www.nahdha-leaks.blogspot.com

٦٠-المصدر نفسه .

٦١-عبد الله بن سميط ، مؤسسة راند وصناعة القرار ، مجلة العصر ٢٠١١ ، على الرابط الآتي :- www.alasr.ws

٦٢- فردريك دي . بارتون، بات شيبا، ان كرور، عراق ما بعد الحرب، ترجمة محمود احمد عزت، دراسات مترجمة، العدد٢٧ ، ٢٠٠٤ ،ص ١١.

٦٣-عبد الله بن سميط، مصدر سبق ذكره.

٦٤-حسن عبد ربه حسن علي، مصدر سبق ذكره، ص ٨١ . -٧٩

٦٥-تقرير مؤسسة راند الأمريكية عن احتمالات النزاع الدائر في سوريا ، على الرابط الاتي : https://www.politics-dz.com

٦٦-المصدر نفسه .